جهود المحدثين في إعادة تقسيم الكلم
محاولة إبراهيم أنيس أنموذجا

د. ســـهل لـــيلى
جامعة محمد خيضر– بسكرة

الملخص: لقد كان اطلاع الدارسين العرب المحدثين، على ما حقّقته اللسانيات في الغرب من قدرة على وصف اللغات البشرية، وتفسير قوانينها، الأثر الكبير في الاحتكام إلى تصوراتها في التصويب والنقد، فأرادوا أن يحققوا نهضة لغوية، قادرة على إعادة بعث الحياة في البحث اللغوي العربي عامة، والدرس النحوي خاصة. فعمدوا إلى إعادة النظر في قضايا نحوية تراثية عديدة منها موضوع البحث في أقسام الكلم. وسنتناول في هذه الدراسة جهود واحد من العرب المحدثين الذين طرحوا بصفة واضحة مبحث أقسام الكلم، وطعن في مطابقته لمعطيات العربية بسبب تأثره المفترض بمنطق (أرسطو).

مقدمة: يعدّ موضوع أقسام الكلم في اللغة العربية من الموضوعات التي تمثّل مدخلا مهما للدراسات الصرفية والنحوية على حدّ سواء، بل إنّ علم الصرف يقوم في أساسه على معطيات هذا الموضوع. فدراسة الأبنية في لغة ما من حيث أنواعها وأحوالها المختلفة، تعتمد بالدرجة الأولى على معرفة أقسام الكلام في تلك اللغة، وعلى معرفة الضوابط والمعايير التي يميّز بوساطتها كل قسم عن غيره. والكلم في اصطلاح النحويين هو ما يتألف منه الكلام، وقد استهلت به الكثير من مصنّفات النحو كما في الكتاب لـــ(سيبويه). فيعلل (السيرافي) سبب استعمال (سيبويه) مصطلح الكلم لا الكلمات بقوله: "ولم يقل الكلمات لأنها جمع من الكلم والكلم أخف منها في اللفظ فاكتفى بالأخف عن الأثقل."[1] واحترزنا بالقول أقسام

الكلم وليس أقسام الكلام، لأن عبارة (سيبويه) "الكلم اسم وفعل وحرف"[2]. تبين أقسام الكلم، لا أقسام الكلام المتمثلة في الخبر والاستخبار والطلب.

ولقد تأثر العرب باللسانيات الغربية وإعجابهم بما حقّقته من تطوّر معرفي إلى حدّ الانبهار ببعضهم. فقد عبّر (إبراهيم أنيس) عن هذا الموقف قائلا: "فلما كان العصر الحديث واتصلت ثقافتنا بثقافات أوروبا، ورأينا لعلماء اللغة فيها التجارب الصوتية التي يخيل للناظر إليها، أنها نوع من السحر، بل بدأ بعض أعضاء البعثات اللغوية يعنون بهذا الأثر، ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية."[3]

ولقد كان للدكتور (إبراهيم أنيس) الصدارة من بين المحدثين في إعادة تقسيم الكلم العربي وفق الأسس التي ارتضاها لهذا التقسيم الجديد، الذي لم يسلم هو الآخر من بعض الآراء النقدية التي وجهت له من قبل بعض اللغويين المحدثين. فذهب الدكتور (حسين ناصح الخالدي)، إلى نفي أي أثر يوناني في النحو العربي. وقال: "لو دقق الأستاذ (إبراهيم أنيس) مفاهيم الأسماء والأفعال والحروف في المنطق اليوناني، لوجد أنها تختلف تماما عما هو معروف في نحو العربية، وأن ما أورده المناطقة اليونان هو غير ما أراده نحاتنا من هذه التقسيمات."[4]

فلم يكن البحث التاريخي الإطار الوحيد الذي طرح فيه موضوع أقسام الكلم فقد طرح أيضا لذاته من قبل اللغويين العرب المحدثين، الذين نقدوا واقترحوا استبدال القسمة الثلاثية (اسم، فعل، حرف) بتبويبات أخرى بدت لهم أفضل منه.

كما يمكن لمتصفّح كتب النحو القديمة، أن يلاحظ مدى اهتمام النحاة العرب بموضوع القسمة الثلاثية، فقد تناولوه تحت عناوين مختلفة منه: الكلام وما يتألف منه[5]، أقسام الكلم[6]، والكلمة وأقسامها.[7] فقد آثر (سيبويه) استعمال مصطلح الكلم وانتقل هذا المصطلح بعده إلى الكلام عند النحاة، ومن ذلك ما وجد عند (المبرد وابن السراج والزجاجي)، ولكنّهم حافظوا على نفس المحمول الذي قصده (سيبويه) وهو الأقسام الثلاثة المعروفة.

فبعد أن قسّم النحاة الكلم إلى أقسامه الثلاثة، قسمة كادت تحظى بإجماعهم راحوا يفسّرون مواده ويوضّحون المقصود من ورائها، فكانوا في ذلك محط اختلاف وتباين، فأخذت تعريفاتهم سبلا متنوعة، فمنهم من اعتمد على التعريف بالحد، ومنهم من اعتمد التمثيل ومنهم من اعتمد العلامة أو الخصيصة كطريقة في التعريف، ومنهم من عرّف بالضد.

وتبدو القسمة الثلاثية عقلية، أغرت بعض النحاة فعمّموها، أمثال (المبرّد) حين ذكر أن الكلام كله اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى الكلام –عربيا كان أو أعجميا– من هذه الثلاثة. إذ إنّ تصريح (المبرّد) بهذا الأصل العقلي، واعتباره القسمة الكلية، التي لا تخرج عنها أية لغة من اللغات، تعميم في غير محلّه، لأن اللغات تختلف في أنظمتها النحوية، ومسالكها الصوتية والصرفية.

كما بيّن الدكتور (محمود السعران) أنّ الدراسة اللغوية الحديثة، ترى أنّ هذا التقسيم لا يتصف بصفة العموم، وترى أنّ المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس، فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى، أي أنّ تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدّده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة، فلا يبدأ درس من اللغات بالبحث عما فيها من اسم وفعل وحرف.[8]

وما يمكن أن يستخلص من تقسيم النحاة للكلم وتعريفهم لأقسامه، أنّ بعضها جاء على أساس المعنى، وجاء البعض الآخر قائما على أساس الوظيفة. ولكنها لم تسلم أغلبها من النقد، ذلك لأنّها لم تكن جامعة مانعة لجميع ما ينضوي تحتها من الكلم مما أدى إلى وصفها بأنها رسوم لم ترق إلى مستوى الحدود، وجاء أغلبها لغاية التقريب على المبتدئ، ومنها ما اعتبر تمثيلا للمحدود في بعض صفاته.

وبناء على هذا الأساس، اشتهر التقسيم الثلاثي لدى الدارسين، بأنه أرسطي مأخوذ عن الفلسفة اليونانية. ويعدّ المستشرقون أول من قال بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو، منهم (أدلبير مركس ودي بور)، وشاطرهم الرأي عدد من

الباحثين العرب من خلال إشكالية البحث في العلاقة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي، على اختلاف دوافعهم بين العرقية والدينية. ويعتبر الفيلسوف (الفارابي) من المهتمين بالدراسة في شأن هذه العلاقة، وراح يقول: "أن المنطق يشارك النحو بعض المشاركة، بما يعطي من قوانين الألفاظ، ويفارقه في أنّ علم النحو، إنما يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما، وعلم المنطق يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها".[9] فتوّصل إلى أن المنطق أشمل بكثير من النحو، فالنحو خاص والمنطق عام.

يردّ الدكتور (عبد الرحمن الحاج صالح) على بعض آراء المستشرقين والباحثين العرب من القائلين بهذا التأثر بقوله: "والغريب المقلق أنّ أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه، هي التي تنفي كل طرافة للمناهج العربية في النحو، وتنكر أن يكون النحاة أخرجوا شيئا جديدا، لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية، على إتيان مثل هذا الصنع المبتدع، وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم، وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيما أرسطوطاليسيا محضا، ويا ليتهم ما فعلوا هذا فينجو من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم[10]. فذكر أنّ أقدم من اتخذ موقفا من القضية وزعم بوجود تأثير يوناني هو الباحث المستشرق (إلياس جيدي) الذي اقتصر برهانه على إشارة وجيزة إلى حصول هذا التأثير، وفي أبحاث المستشرق الألماني (مركس) الذي يقول عن أقسام الكلام أنها كانت سبعة عند نحاة اليونان، ولكن العرب لسوء الحظ، لم يعرفوها، فقد اقتصروا على تمييز ثلاثة أقسام للكلام، وهذا المتبادرة إلى الذهن، أن نحاة السريان كانوا أساتذة العرب ... ويقسّم (سيبويه) الكلام إلى ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف، فها هو ذا تقسيم (أرسطو) الذي حسنه فيما بعد نحاة اليونان."[11]

وقبل التعرّض إلى المقولات النقدية، التي أصدرها (إبراهيم أنيس) في حق النظرية النحوية العربية القديمة، نودّ عرض مقولات النقد اللساني الوصفي الغربي للنحو التقليدي،[12] التي تعتبر أصلا عمد إليه الوصفيون الغرب، ونسجوا على منوالها. فاللسانيون العرب لم يكونوا مبدعين في نقدهم . فما توصلوا إليه من نقاط سلبية تخص النحو العربي القديم، كان اللسانيون الغربيون سباقين إلى كشفها فصنيعهم عبارة عن عملية اجترار ليس أكثر، وبالنسبة لهذه المقولات الأصلية فهذا مختصرها:[13]

– من سلبيات النحو التقليدي أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم المعنـــى أولا ومعنى ذلك أن القواعد تتحدّد وفقا للدرس نفسه، أي أنّ هذا النحو يتقدم على أساس ذاتي، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة، على أساس ارتباط الظـــاهرة بالظواهر الأخرى، وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه، ومن ثم يتقدم علـــى أساس منهج موضوعي.

– من عيوب النحو التقليدي حسب اللسانيين الوصفيين، اهتمامه بمعرفة العلـــة حيث إنّ أصحابه يجنحون كثيرا ودائما إلى التساؤل التالي: لم كان هذا هكذا، ولـــم يكن غير ذلك ؟ فهم يهتمون كثيرا بالتعليل، نتيجة صـــدور نحـــوهم عـــن الفكـــر الأرسطي، وبالنسبة للنحو الوصفي، فإن اهتمامه الأول متمثل في تقرير الحقـــائق اللغوية، كما تقدمها الملاحظة، دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية.

– إنّ النحو التقليدي المعتمد على المنطق الأرسطي، ركّز نظره على الجملـــة الخبرية، لاعتبارها أساس البحث اللغوي، وأقسام الكلام تحددت حسب وظيفتها في هذه الجملة، وأما الأنماط الجملية الأخرى، فـــالنحو التقليـــدي تناولهـــا بالدراســـة باعتبارها أشكالا منحرفة عن الجملة الخبرية، أما النحو الوصفي، فإنه يدعو إلـــى التعامل مع كل الظروف بميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط.

– إنّ ارتكاز النحو التقليدي على المنطق الأرسطي المبني على اللغة اليونانيـــة أدى إلى بناء قواعد اللغات على ضوء ما تقرر في اللغة اليونانية واللاتينية، وهذا أحدث خلطا في فهم ظواهر كل لغة.

– إنّ النحو التقليدي لم يميّز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، وبينهما فـــرق كبير، حيث إنّه لكل واحدة منهما نظامها الخاص. ثم إنّ هذا النحو اهتم أكثر باللغة المكتوبة، وتحديدا بأنواع معينة منها، وكان نتاج ذلك أن قدم قواعد لغوية، مبنيـــة على أساس معياري تقييمي، فنجده يميز بين الاستعمالات اللغوية، فيقول إنّ هـــذا الاستعمال عال وذاك متوسط وذلك قبيح...الخ

ويعتبر (إبراهيم أنيس) أول لغوي من العرب المحدثين، الذين طرحوا بصـــفة واضحة مبحث أقسام الكلم، وطعن في مطابقته لمعطيات العربيـــة بســـبب تـــأثره المفترض بمنطق أرسطو، حيث لعب هذا الباحث دورا بارزا منذ البدء، في دراسة العربية بمنظار المفاهيم اللسانية الأوروبية الوصفية منها، والتاريخية والتركيز على دراسة البنية الصرفية والتركيبية والدلالية، للغة العربية من خـــلال: تقـــويم آراء القدماء في قطاعات اللغة، من وجهة نظر اللسانيات في بلاد الغرب. يرى الأستاذ (أنيس) أن الكلمة ليست في الحقيقة إلا جزءا من الكلام، تتكون من مقطع واحد أو عدة مقاطع وثيقة الاتصال بعضها ببعض، فهو يعتبر من الوصفيين العرب الـــذين اعتمدوا في نقدهم للتراث النحوي العربي، المنطلقات والأســـس النظريـــة التـــي اعتمدها الوصفيون الغربيون في نقدهم للنحو التقليدي. ولما كانت الكلمة موضوعا شغل حيّزا من دراسة (إبراهيم أنيس) واهتمامه، فإنه يؤكّد حين عرضـــه لتقســـيم النحاة للكلم أمورا منها:[14]

– أنّ النحاة العرب حين قسموا الكلم إلى اسم وفعل وحرف، قد شابهوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة من أنّ أجزاء الكلام ثلاثة، ومعنى ذلك أنهم أخضعوا اللغة إلى أحكام الفلسفة ولمنطق غير منطقها ولقوانين لا تمت لها بأي

صلة. فالنحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صار طاغيا في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى كون النحو صوريا وليس واقعيا، ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي كما هو.[15]

– أنّ النحو العربي لم يقعّد للعربية كما يتحدّثها أصحابها، وإنّما لعربية مخصوصة، تتمثّل في مستوى من الكلام هو الأغلب شعر أو أمثال أو نصّ قرآني أي أنه لم يوسّع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة، وإنما قصره على اللغة الأدبية، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير[16].

– أنّ النحاة العرب اضطربوا في تقسيم الكلام، وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف، فهم قد اختلفوا في تعريفها وفي بيان علاماتها، كما عمدوا إلى التحوير في التعريف، ووضعوا تفسيرا للأقسام ينسجم مع فهمهم للاسم أو الفعل أو الحرف.

تكشف هذه الجوانب من نقد الوصفيين للنحو العربي، عن تأثر واضح بنقد الوصفيين الغربيين للنحو التقليدي، وهي انتقادات الهدف منها تجاوز هذا النحو والاستعاضة عنه بالمنهج الوصفي، وهو المنهج الذي سلكه الوصفيون العرب الذين دعوا إلى تبنّي هذا المنهج، بديلا عن النحو العربي. إنّ فائدة كتب اللغة العربية التقليدية محدودة، لأن آراء الفلاسفة وعلماء الكلام والمنطق تشوبها، ولأنه مضى على وضعها زمن طويل، أحل فيها السقم والعقم. فتقدم العلوم عامة والعلوم الألسنية خاصة، أتاح للباحثين فرصة اتباع طرق علمية جديدة، لوضع المؤلفات القيّمة، ومن أهم هذه العلوم في عصرنا الحاضر البنيانية.[17]

ولعل الهفوات التي طبعت النحو التقليدي، هي التي دفعت بالوصفيين إلى البحث عن أسس جديدة، وجدوها في المنهج الوصفي. وهذا ما ذهب إليه (إبراهيم أنيس) حيث طعن في مطابقة تقسيم القدماء لأقسام الكلم لمعطيات اللغة العربية، بسبب

تأثّر ذاك التقسيم بمنطق أرسطو، فقد قنع "اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متّبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سمّوها الاسم الكلم والأداة. ولما حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء، شق الأمر عليهم".[18]وهذا ما جعل تعريفاتهم ناقصة في نظره. فتعريفهم الاسم بأنه ما دل على معنى، وليس الزمن سوى جزءا منه، لا ينطبق على الأسماء الدالة على الأوقات كاليوم والليلة، ولا على المصادر. أما تعريفهم الفعل، بأنه يفيد معنى، كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة :الماضي والحال والاستقبال لا يستقيم. "ويشير في هذا الصدد إلى أنّ المستشرقين قسّموا الحدث إلى قسمين: حدث تمّ وحدث لم يتمّ ولم ينته.[19] "وهو ما يقابل تقريبا الفرق بين الماضي والمضارع[20]. كما أنّ فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة، لأنهم يكادون يجرّدونها من المعاني، وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال"[21]. أما فيما يخصّ العلامات التي تسم هذه الأقسام في نظر النحاة، كقبول الاسم التنوين وقبول الفعل قد وسوف ...، فقد اعتبر (إبراهيم أنيس) لجوء النحاة إليها، خير دليل على شعورهم بضعف التعاريف التي ارتضوها.[22] فبعد أن عرض لجوانب الخلل في تعريفات القدماء للاسم والفعل والحرف، اقترح أسسا جديدة، بنى عليها تقسيمه للكلم، وهو تقسيم حاول من خلاله تدارك النقص الذي شاب أعمال النحاة.[23]

وقد تعرّض لأقسام الكلم في العربية، في نطاق بحث الجملة العربية أجزاؤها ونظامها، تحت عنوان "أجزاء الكلام". وبناء على تسليمه بتأثر النحو العربي بمنطق (أرسطو)، استعرض استعراضا سريعا تعريف القدماء لأقسام الكلم الثلاثة وبدا له فيها التضارب بين الدراسة المنطقية والدراسة اللغوية واضحا، لأن التعاريف التي اعتمدها النحاة العرب للأقسام الثلاثة، ليست جامعة ولا مانعة، ولا تتطابق مع المعطيات الغربية يقول: "قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من

اسم وفعل وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق، من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والكلمة والأداة، م ولما حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم..."[24]

بعد أن قدّم (إبراهيم أنيس) جملة من الانتقادات للنحاة في تقسيم الكلام، أورد الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام، فقد ذكر أنه يجب أن تأخذ ثلاثة أسس في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها: هي المعنى، الصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام. ويطرح وفق هذه الأسس تقسيما رباعيا أضاف فيه الضمير قسما رابعا مشيرا إلى أهمية الأسس الثلاثة التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان، حين نحاول التفرقة بين أقسام الكلام. فأكّد وجوب اتحاد هذه الأسس، لبيان أقسام الكلم بقوله: "ولا يصحّ الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأنّ مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل: قائل وسامع ومذيع أسماء وأفعالا في وقت واحد، ومراعاة الصيغة وحدها، قد يلبس الأمر علينا، حين نفرّق بين الأفعال، وبين تلك الأسماء والصفات، التي وردت في اللغة على وزن "أحمد" ويثرب ويزيد وأخضر"، بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال، لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل، فقد نجد اسما مستعملا في كلام ما استعمال المسند مثل "النخيل نبات". ففي هذه الجملة استعملت كلمة "نبات" مسندا، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف، فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معا، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام".[25]

بنى "إبراهيم أنيس" تقسيمه الرباعي لأقسام الكلم، على هذه الأسس، التي يمكن إرجاعها إلى ثنائية اللفظ والمعنى، والتي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلم وهو تقسيم يستمده من المحدثين،[26] حيث يقول: "وقد وفّق المحدثون إلى تقسيم رباعي، أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة[27]. "يقصد المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام. ويشمل التقسيم ما يأتي:

أولا: الاسم أدرج ضمنه ثلاثة أنواع، تشترك إلى حدّ كبير في المعنى والصيغة والوظيفة، وهي الاسم العام، العلم والصفة.

الاسم العام: سمّاه المناطقة بالاسم الكلي، الذي يشترك في معناه أفراد كثيرون لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل: شجرة، كتاب. وقد أوضح الأستاذ "أنيس" أنّ الاستعمال اللغوي قد يخصّص مثل هذه الأسماء، ويعينها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها، ولكن لا يكاد يتغيّر معناها أو وظيفتها أو صيغتها، بمثل هذه الأداة، على أنّ "ال" المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء ومع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربية.[28]

العلم: ذكر الأستاذ (أنيس) أنّ العلم هو النوع الثاني من أنواع الأسماء، ويحلو للمناطقة ومعظم النحاة، أن يصنّفوه بأنه اسم جزئي، يدلّ على ذات مشخّصة، لا يشترك معها غيرها. وأنّ لإطلاقه على عدد من الناس، إنما هو من قبيل المصادفة البحتة، وليس بين من يسمّون بأحمد مثلا صفة، أو مجموعة من الصفات المشتركة، من أجلها أطلق هذا العلم عليهم[29]. ويرى الأستاذ (أنيس) أنّ اللغة لا تكتسب الحياة إلا في أفواه الناس، وعلى ألسنتهم. فالمتكلم حين ينطق بعلم من الأعلام، يربط بينه وبين مجموعة من الصفات تكوّنت في ذهنه من تجاربه السابقة، وليس استعماله لمثل هذا العلم، كاستعمال الرموز الرياضية والعلامات.[30]

الصفة: اعتبرها الأستاذ (أنيس) النوع الثالث من أنواع الأسماء، ومثّل لها بأمثلة منها كبير، أحمر. وقد أوضح الأستاذ أنّ الصفة ترتبط ارتباطا وثيقا باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة، فلا يكاد يتميّز أحدهما على الآخر، إلا بالاستعمال اللغوي.[31]

وأورد لذلك المثالين التاليين: "الجنود التميميون على مسيرة الجيش والتميميون الجنود في طليعة القبيلة يشقّون الطريق لها". فقد استعملت كلمة الجنود في المثال

الأول اسما، وفي المثال الثاني صفة. حيث بقيت الكلمة على حالها، فلم تتغيّر لا في صيغتها، أو في معناها. ثم ذكر الأستاذ "أنيس" أنّ بعض الاستعمالات اللغوية، تيسّر التمييز بين الاسم والصفة، كوضع الصفة بالنسبة للموصوف. فالصفة لا تتقدم على موصوفها، وميل اللغة إلى تمييز التذكير والتأنيث في الصفات، ليختم الأستاذ (أنيس) حديثه عن الصفة قائلا: "بهذا وغيره من ظواهر اللغة، نرى أن الصفة أوثق اتصالا بالاسم، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة."[32]

ثانيا: الضمير: ذكر أنّ الضمير هو القسم الثاني من أقسام الكلام، ويتضمّن ألفاظا معيّنة في كل لغة،منها ما تركّب من مقطع واحد، ومنها ما تركّب من أكثر من هذا، ولكنها على العموم ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة، ويقسّمه إلى أربعة أقسام:

الضمائر: تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحو بهذا الاسم، سواء كانت متصلة أو منفصلة، وشرط استعمالها أن تكون واضحة في ذهن السامع، وذلك بأن تسبق باسم ظاهر معروف مألوف لدى كل من المتكلم والسامع. وأقرّ (إبراهيم أنيس) بما خلّفه القدماء بصدده، واختلف معهم في أنّه أعرف المعارف، ويشمل ضمائر التكلم والخطاب والغيبة بفروعها، وبذلك يستعمله على المعنى المألوف عند النحاة.[33]

ألفاظ الإشارة: مثل هذا تلك هؤلاء ... يرى الأستاذ (أنيس) أنها من أنواع الضمير، وذكر أنه يستعاض بمثل هذه الألفاظ، عن تكرار أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان. والغرض من استعمال ألفاظ الإشارة، هو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، كما في الضمائر تماما.

الموصولات: ذكر الأستاذ (أنيس) أنها النوع الثالث من أنواع الضمير، وهي مثل الذي التي الذين...إلخ. وقال عنها أنها ألفاظ تربط بين الجمل، ويستعاض بها في الوقت نفسه عن تكرار الأسماء الظاهرة.[34]

العدد: ذكر الأستاذ (أنيس) أنّ ألفاظ العدد مثل ثلاثة، أربعة...الخ هي النوع الرابع من قسم الضمير. وأوضح أنها ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإنّ لها استقلالها في الاستعمال اللغوي. فقولنا ثلاثة رجال، يغني عن قولنا رجل ورجل ورجل. ثم ختم كلامه عن أنواع الضمير بقوله: "فما يسمّى بالضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات، والأعداد، ليست في الحقيقة إلا رموزا لغوية، يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن كان لكل منها استعماله الخاص، وهي من العناصر اللغوية القديمة، التي يستعين بها اللغوي في مقارناته. ويستدلّ بها عادة على ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لغوية، لأنّها في غالب الأحيان عصيّة على التطوّر والتغير".[35]

ثالثا: الفعل: ركّز (أنيس) في تعريفه للفعل على وظيفة الإسناد، التي يؤدّيها في الجملة، ولم ينف ضرورة اعتماد العلامات اللفظية التي ذكرها القدماء، كدخول قد وغيرها[36]، وذلك بعدما قرّر أنّ ربط الزّمن بصيغة الفعل، لا يبرّره الاستعمال اللغوي.[37]

رابعا: الأداة: وهو القسم الأخير لأجزاء الكلام، يتضمّن ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمّى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للجر كما يقولون، أو للنفي أو للاستفهام أو للتعجب، ومنها ما يسمّى بالظروف زمانية كانت أو مكانية.[38]

وقد أشار (إبراهيم أنيس) إلى دقّة التقسيم السابق، مقارنة بتقسيم القدامى، دون أن يحدّد الأسس العلمية التي بنى عليها هذا التقسيم، في وجود عدّة تقسيمات أوردها باحثون محدثون، عاصروا (إبراهيم أنيس). فكثرة التقسيمات دليل بيّن على

قصور أي تقسيم ومحدوديته في تحديد أقسام الكلم. كما أشار أنّ النحاة قد اقتبسوا التقسيم الثلاثي من لدن اليونان، أي أن هناك تأثرا للنحو العربي بالنحو اليوناني والعكس ما أثبته البحث اللغوي، من أنّ النحو العربي أصيل أصالة أهله.

ما أخذ على آراء إبراهيم أنيس: كان (إبراهيم أنيس) مصيبا في جعل الصيغة أساسا من أسس التفريق،بين أجزاء الكلام. وهي أساس شكلي بارز مستقل، يتعلق بمبنى الكلمة، ولكنّه ليس الأساس الشكلي الوحيد المعتمد في عملية التفريق. فهناك أسس شكلية أخرى تراعى في التفريق، كالعلامة الإعرابية والرتبة وغيرها. وذكر الدكتور (الساقي) أن ما ذهب إليه الدكتور (أنيس) في قوله: أنه إذا راعينا أساس المعنى وحده، يؤدي ذلك إلى اعتبار قاتل وسامع ومذيع أسماء وأفعالا، وذلك لا يستقيم حسب رأيه من ناحيتين:[39]

– اعتبار قاتل وسامع ومذيع أسماء وأفعالا، وهي في الواقع ليست أسماء، بل هي صفات، لها ما يميزها شكلا ووظيفة عن الأسماء.

– لا يمكن اعتبار هذه الكلمات أفعالا، لأنها تدل على موصوف بالحدث، ولا تدل على الحدث المقترن بالزمن، ودلالتها على الزمن ليست دلالة صرفية تضمنية، بل هي دلالة سياقية تظهر من الاستعمال.

إنّ تمييز (أنيس) بين الأسماء، والصفات التي وردت على وزن الفعل مثل:أحمد ويثرب... لا يكون بالاعتماد على الوظيفة والاستعمال فقط، بل هناك أسس أخرى كالعلامة الإعرابية.

– لم يتطرّق الأستاذ (أنيس) إلى السمات الشكلية والوظيفية، التي يتميّز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم، بل اكتفى بالقول بأنّ إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل.، وبهذا يكون قد حكم على نفسه بالتناقض، فهو يرى أن تكون الأسس مجتمعة، والتي كان قد حدّدها للتفرقة بين أقسام الكلم، ويأتي حين درس القسم

الثالث (الفعل) يركّز على وظيفة الإسناد، وهو ضم الشيء إلى الشيء، بحيث تصلح الفائدة. إذ تنبّه (سيبويه) في هذا الوقت المبكر إلى هذا القانون اللغوي ينطبق على كل اللغات، وهو قانون الإسناد، فلابد في كل لغة من توافر ركنين أساسيين، حتى يكون الكلام كلاما.

– قصر (أنيس) الاسم على أسماء الذوات، ولم يتطرق إلى اسم الحدث الذي يصدق على المصدر، واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة. وكل هذه الأسماء تدلّ على المصدرية، وتدخل تحت اسم المعنى، كما أنه قد أهمل اسم الجنس واسم الجنس الجمعي كعرب، وأهمل أيضا أسماء الزمان والمكان والآلة.

– كما أنه قد جعل الصفة نوعا من أنواع الاسم، وهي تختلف عنه في عدة نقاط، فالاسم ما يدل على مطلق المسمى، أما الصفة تدل على الموصوف بالحدث.[40]

وقد استحسن البعض إفراد (أنيس) الضمير بقسم خاص، إلا أنّ إدراج كلمات العدد فيه، أمر ليس ما يبرره، وذلك لأنها وإن اتفقت مع الضمائر والإشارات والموصولات، في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر، إلا أنّ الضمائر تتّصف بسمات شكلية، لا تتّصف بها ألفاظ العدد. فالضمائر كلها من المبنيات وألفاظ العدد معربة، ضف إلى ذلك أن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية، بينما لا تتجرد ألفاظ العدد من هذه الأصول، كما توضّح ذلك فاعل من الأعداد مثل واحد، والأسماء المشتقة من العدد على وزن فاعل، مثل ثالث رابع خامس، كما أنّ الضمائر لا تقبل أية علامة من علامات الأسماء، بينما تقبل ألفاظ العدد هذه العلامات، كالتعريف: الواحد والجر: بواحد. واعتبر (الساقي إدراج (أنيس) ظروف الزمان والمكان تحت عنوان الأداة، أمر ليس له ما يبرّره، ذلك للاختلاف الموجود بينهما شكلا ومعنى.[41]

– لم يتطرق الأستاذ (أنيس) إلى السمات الشكلية والوظيفية، التي يتميّز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم، بل اكتفى بالقول بأنّ الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل.[42]

الخاتمة: بهذا التقسيم حاول (أنيس) تجاوز القسمة الثلاثية عند النحاة العرب غير أنّ تقسيمه هذا، لم يخرج في إطاره العام عما جاء عند النحاة من جهة، كما أنّه لا يصرّح بأصوله من جهة ثانية، وإن قال بأخذه عن المحدثين.

ويبقى التقسيم الذي قدّمه (إبراهيم أنيس) قاصرا على تحديد أقسام الكلام باعترافه. حيث يقرّ بصعوبة التفريق بين أقسام الكلام، وربما يرجع قصوره هذا إلى طبيعة المنهج الذي سار عليه، فهو قد اكتفى بالوصف في غالب الأحيان، كما لم يقدّم المعايير التي اعتمدها لتحديد أقسام الكلام، وهذا ما آخذ (أنيس) النحاة القدامى عليه. فنلاحظ أن اختلاف منهج الدراسة، يؤدي لا محالة إلى اختلاف النتائج.

يظهر من خلال عرضنا لنقد (إبراهيم أنيس)، للتراث النحوي العربي في قضية أقسام الكلم، أنه يبني نقده على تأثر النحاة العرب بالمنطق والفلسفة، وإنّ ما علق بالنحو العربي من تأثيرات الفلسفة اليونانية، في نظر (إبراهيم أنيس)، جعله نحوا معياريا، وهذا يتعارض مع منهجه في التحليل. ومن هذا المنطلق سعى الوصفيون إلى ضبط مظاهر المعيارية في النحو العربي، فوجدوها في التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم، إذ رأى (أنيس) أن ذلك التقسيم، كان على أساس ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق، من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والفعل والأداة.

ركز (أنيس) في نقده على جوانب محددة من التراث النحوي، فرمى هذا التراث بأحكام عامة، حيث تظهر الانتقائية واضحة في القضايا التي عرض لها في حديثه عن الحركات الإعرابية. فقد بنى تعليلاته على افتراضات وتخريجات ممكنة، لكنها

ليست نهائية أو محسوما فيها. فهو يجتزئ من كتب التراث ما يخدم نظرته وتقسيمه، دون الإشارة إلى المصادر التي اعتمدها في التحليل والنقد، في تعريفه للاسم والفعل والحرف.

الإحالات:

1- السيرافي، شرح كتاب سيبويه ج1، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص49.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2 القاهرة، ص12.

3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص6.

4- كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2005 ص133.

5- الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص23.

6- السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص42.

7- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1989، ج1، ص4.

8- محمود السعران، علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص38.

9- الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة، 1954، ص60.

10- الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب الجزائر، العدد الأول 1964، ص76-77.

11- المرجع نفسه، ص77.

12-عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص45.

13- المرجع نفسه، ص 46-48.

14- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص161.

15- حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت لبنان، 2009، ص227.

16- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

17- ريمون طحان، الألسنية العربية، ط1، ص11-12.

18- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، ط6، القاهرة، ص279.

19- حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص230.

20- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص169.

21- المرجع نفسه، ص280

22- المرجع نفسه، 280.

23- حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص230.

24- إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص279.

25-المرجع نفسه، ص283.

26-حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص231.

27- إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص282.

28- المرجع نفسه، 281.

29- المرجع نفسه، ص283.

30- المرجع نفسه، ص ن

31- المرجع نفسه، ص289.

32- المرجع نفسه، ص290.

33- حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص232.

34- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص292

35- المرجع نفسه، ص293.

36- حافظ إسماعيل علوي، مرجع سابق، ص232.

37- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص293

38- المرجع نفسه، ص294.

39- مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم تمام حسان مكتبة الخانجي، 2008، القاهرة، ص92-93.

40- المرجع نفسه، ص122.

41- المرجع نفسه، ص 96.

42- المرجع نفسه، ص124.